



دعى أكثر من 14 مليون سوري اليوم الأحد إلى استفتاء على مشروع دستور جديد يلغى هيمنة حزب البعث الحاكم منذ خمسين عاما على الحياة السياسية، ويحفظ لرئيس الدولة سلطات واسعة، فيما تعيش البلاد على وقع العمليات العسكرية.

ويأتي هذا الاستفتاء فيما خلف القمع الذي يمارسه النظام بحق معارضيه 7600 قتيل على الأقل وفق ناشطين، مع تواصل أعمال العنف منذ أكثر من 11 شهرا.

وأعد الدستور، الذي سيحل محل دستور 1973 في إطار الإصلاحات التي وعدت بها السلطات لمحاولة تهدئة الاحتجاجات غير المسبوقة على النظام.

لكن المعارضة والناشطون دعوا إلى مقاطعة الاستفتاء مطالبين برحيل الرئيس بشار الأسد قبل كل شيء.

وحلت فقرة تنص على "التعديدية السياسية" محل المادة الثامنة التي تشدد على دور حزب البعث "القائد في الدولة والمجتمع". ولا يشير الدستور الجديد إلى الاشتراكية، لكنه يقضي في المادة الستين منه بأن "يكون نصف النواب من العمال والفالحين".

وأكدت صحيفة "البعث" الناطقة باسم الحزب الحاكم الاربعاء أن الغاء المادة الثامنة "ليست خسارة لحزب البعث، بل ترافق التطور السياسي والاجتماعي" في البلاد.

من جهة أخرى، يحتفظ رئيس الدولة بصلاحيات واسعة بما أنه هو الذي يختار رئيس الحكومة والوزراء ويمكنه في بعض الحالات رفض قوانين، فيما تنص المادة 88 على أن الرئيس لا يمكن أن ينتخب لأكثر من ولايتين كل منها من سبع سنوات.

لكن المادة 155 توضح أن هذه المواد لا تنطبق على الرئيس الحالي إلا اعتبارا من الانتخابات الرئاسية المقبلة التي يفترض أن تجري في 2014، ما يسمح لبشار الأسد نظريا بالبقاء في السلطة 16 سنة أخرى.

ويثير البقاء على المادة الثالثة التي تنص على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام وان الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، جدلا خصوصا من قبل الأحزاب العلمانية والاقليات الدينية القريبة بشكل عام من السلطة.

ووضعت لافتات ولوحات إعلانية في جميع أنحاء العاصمة، بينما يبث التلفزيون الحكومي إعلانات دعائية.

وقال وزير الاعلام السوري عدنان محمود لوكاله فرانس برس "انها المرة الاولى التي تكتفي فيها الرسائل بدعوة المواطنين الى التوجه الى صناديق الاقتراع بدون حthem على التصويت لمصلحة الدستور".

لكن المعارضين دعوا الى عدم المشاركة في الاقتراع ووقف العمل. وقالت لجان التنسيق المحلية في بيان "ندعو الى مقاطعة هذا الاستفتاء لأن النظام يسعى الى اخفاء جرائمه عن طريقه"، وأضافوا "ندعو الى اضراب عام الاحد في جميع انحاء البلاد".

وقال الخبير في الشؤون السورية توماس بييري الذي يعمل في جامعة أدينبره إن "النص الدستوري كان له أهمية نسبية في تنظيم النظام السياسي السوري الذي تهيمن عليه أجهزة المخابرات، وليس هناك أي سبب لأن يغير ذلك النظام الحالي".

المصادر: